ملف العدد :

نموذج جمهورية سنغافورة في التنمية الاقتصادية

نرمين سرج
باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة:

قدمت النمور الآسيوية تجربة هامة خلال فترة قصيرة واستطاعت أن تحقق نمواً هائلاً وتقدماً صناعياً واقتصادياً خيالياً فى ظل ظروف قاسية وأزمات اقتصادية عنيفة مما ساعدهم على الحفاظ على مكانتهم بين الاقتصادات الكبرى منذ ذلك الحين، فالنمور الآسيوية هو مصطلح اقتصادى اطلق على مجموعة من بلدان جنوب شرق آسيا وقد ظهر هذا المصطلح على الساحة الدولية خلال فترة الثمانينيات للإشارة للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده تايوان وهونغ وكونغ وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأضيف لتلك البلدان الأربعة فيما بعد ثلاث بلدان آسيوية أخرى استفادت من فترة النمو، وهي: ماليزيا، أندونيسيا والفلبين، ليصبح بذلك عدد النمور الآسيوية سبعة نمور.

وفى ضوء الانجازات التنموية الباهرة التي حققتها دول جنوب شرق آسيا سوف نستعرض تجربة سنغافورة بإعتبارها تجربة رائدة أثبتت نجاحها على الصعيد العالمى، وذلك من خلال إلقاء الضوء على الصعوبات والتحديات التى واجهتها، وتناول الأسباب التي جعلت دولة صغيرة نامية مثل سنغافورة تتقدم وتنتقل من دول العالم الثالث إلى دولة حديثة وتُصنف كواحدة ضمن النمور الآسيوية .

أولا: الاصلاح الاقتصادي في سنغافورة

تعد التجربة السنغافورية من التجارب الجديرة بالمتابعة فهى تجربة فريدة وقصة نجاح كبرى تحتاج إلى كثير من النظر والتأمل والفهم. فعلى الرغم من كل الصعوبات والتحديات والظروف التي واجهتها لطبيعتها الجغرافية والسكانية والطبيعية، تحولت من جزيرة نامية صغيرة بلا موارد وإمكانات إلى أحد أهم الاقتصاديات فى العالم، وأصبحت تجربتها وصعودها الاقتصادي نموذجاً يحتذى به بحق، ويرجع الفضل في ذلك إلى "لي كوان يو" أول رئيس وزراء لسنغافورة والذى حول أرضه من مستعمرة صغيرة تعتاش على القاعدة العسكرية البريطانية، إلى دولة من أنجح الدول في التاريخ الحديث.

كانت سنغافورة تحت سيطرة بريطانيا في عام ١٨١٩ التي أنشأت مرفأً بحرياً لتحقيق أغراضها التجارية مما ساعد على هجرة الكثير من الصينيين وسكان الهند للعمل بسنغافورة، الأمر الذي ساعد على تطور إقتصاد الجزيرة، بعد ان استقلت عن الحكم البريطاني عام ١٩٥٩ بسبب انتشار المجاعات[١]. ومنذ حصولها على الحكم الذاتى فى ١٩٥٩م قد تطور اقتصادها من اقتصاد شبهه مغلق، ومنتج يعتمد على انخفاض الأجور فى إنتاج السلع كثيفة العمالة، إلى اقتصاد منفتح جدا، ومنتج يعتمد على الأجور المرتفعة فى إنتاج سلع كثيفة رأس المال والتكنولوجيا العالية، وإذا ما أخذ فى عين الاعتبار سجل التنمية الناجحة فى سنغافورة، فإن الافتراض يجب ان يكون هو أن سياستها قد ساعدت على تشجيع إمكانات النمو[٢].

ومن ثم كانت أكثر مهام "لي كوان يو" إلحاحاً تتمثل في توفير فرص عمل مستقرة لأبناء شعبه بعد الاستقلال، نظراً لنسب البطالة المرتفعة حينها والتي قدرت بـ ١٠%، بيد أنه كان يؤمن بضرورة تحقيق "مجتمع العدالة الاجتماعية وليس الرعاية الاجتماعية"، كما كانت تواجهه العديد من التحديات والصعوبات، ومنها ندرة الموارد، حيث تعدّ جمهورية سنغافورة بلداً بالغ الصغر من ناحية المساحة كما أنها لا تمتلك أي

موارد طبيعية على أراضيها، فسنغافورة كدولة تندرج ضمن الدول الفقيرة في الموارد الطبيعة (بترول، معادن)، فهي أرض لا يتوافر فيها أي نوع من المصادر الطبيعية التي يمكن الاعتماد عليها لتطويرها، لكن ذلك لم يعق خطواتها الطموحة نحو التنمية بقيادة رئيس وزرائها "لي كوان يو"[٣].

هذا بالاضافة الي اختلاف الأعراق والأديان فعلى الرغم من احتواء سنغافورة على نسيج سكاني متعدد الأعراق حيث يمثل الصينيون ما نسبته ٧٥%، في حين يمثل الماليو ١٥% والهنود ٨%. وإذا ما التفتنا للمعتقدات فالحال ليس أفضل، فأمامنا مزيج شديد التنوع منها يضم المسلمين والمسيحيين والهندوس والبوذيين والطاويين وغيرهم من الأديان والطوائف بمعرفة هذا من غير المستغرب أن يتوقع المراقبون الخارجيون بثقة حينها أن سنغافورة لن تقوم لها قائمة، وأن سبب فشلها سينتج عن ضغط خارجي أو اضطراب داخلي، ولكنها استطاعت تحسين مستوى معيشة شعبها بوتيرة أسرع، وأكثر شمولية من أي دولة أخرى على الإطلاق،[٤] ونجحت في احتواء زمام العديد من الأزمات الداخلية ذات الطابع العرقي. ولذلك، سعى "لي كوان يو" إلى الاهتمام بالعديد من المجالات وهي على النحوالتالي:

١- التنمية في القطاع السياحة:

يُعد قطاع السياحة في مطلع الستينيات هوالمسلك الأول أمام متخذي القرار في سنغافورة لإحداث طفرة في معدلات النموالدخل، حيث كان يوفر فرص عمل ليست بالقليلة، إلا أنها كانت غير كافية لمواجهة حجم البطالة المرتفع، خاصة مع انسحاب القوات البريطانية التي كانت توظف ما بين ٤٠ الى ٥٠ ألف عامل محلي، رغم نجاح العديد من الإصلاحات الإدارية والمالية ومحاربة الفساد، وتدارك العجز المالي للحكومة.

٢- التنمية في القطاع الصناعة:

تم إنشاء المصانع والتركيز على الصناعة التحويلية في البداية وتأمين احتياجاتها

من الطاقة بواسطة أربعة مفاعلات كهروحرارية يصل إنتاجها إلى حوالي ٥١,٦ بليون كيلووات ساعة في عام ٢٠١٦ بينما بلغ إستهلاكها ٤٨,٦٣ بليون كيلووات ساعة(٢)، وقد أقنع "لي كوان" البريطانيين قبل رحيلهم بعدم تدمير أحواض سفنهم بغرض تحويلها للاستخدام المدني، وفى هذه الأثناء ضاعفت سنغافورة من جهودها وقامت بتحسين بيئة العمل وأممت شركات القطاع الخاص التي عانت من نقص في رأس المال أوالخبرة مثل بنك سنغافورة أوخطوط الطيران، ثم عملت على فتح أسواق جديدة وإعادة هيكلة منظومة الاقتصاد بأكملها، لاسيما بعد ظهور أسواق تجارية منافسة ومجاورة، وقد كانت أولى بوادر النجاح لهذه الخطة دخول شركة تكساس انسترومنت في العام ١٩٦٨ لتصنيع الترانزستور.

ولتعزيز القطاع الصناعي تم تأسيس مجلس التنمية الاقتصادي في الستينيات والذي ساهم مباشرة في بناء اقتصاد حديث ومتطور عن طريق إقامة صناعات وطنية مملوكة للدولة تم إشغالها بأفضل المهارات والقدرات المتوافرة محليًا بعد تدريب العمالة، ويخلوهذا المجلس من أي توجيه أوسيطرة حكومية، فهو مكون من رجال الأعمال والخبراء ذوي الرؤية، واتخاذ قرارات تنموية بناء على مدى الاقتصادية، ورؤاها بعيدة المدى.

٣- تنمية القطاع المالي والخدمي:

تم إنشاء قطاع مالي قوي يستوعب كافة التطورات الداخلية وحجم التعاملات البنكية والمصرفية لتلك الاستثمارات الأجنبية الجديدة. حيث كانت جهود "لي كوان" وحكومته ترمي إلى تحويل سنغافورة إلى مركز مالي دولي من خلال طمأنة المصرفيين الأجانب باستقرار الظروف الاجتماعية و البنية التحتية، حيث بلغ عدد المشتركين في الخطوط الهاتفية الثابتة ١٩٨٣١٠٠ مشتركاً، وفي الهاتف الخلوي ٨٤٦٢٨٠٠ مشتركاً، كما تتوافر خدمة الإنترنت السريعة، وأربع محطات أرضية للإتصال عبر الأقمار الصناعية، وسبع محطات تلفزيونية و١٨ محطة إذاعية، وتم تحقيق فوائض ميزانية تؤدي إلى

استقرار قيمة الدولار السنغافوري، ولهذا اختيرت سنغافورة ضمن العشرة الأوائل الأكثر تقدماً على مستوى الأسواق المالية عالمياً في عام ٢٠٠٤، ولديها احتياطي عملات أجنبية يتخطى حاجز الـ ٦٠ مليارًا، ومن أبرز شركائها التجاريين الولايات المتحدة واليابان وماليزيا والصين وألمانيا وتايوان وهونج كونج، وأصبحت أحد أسرع مراكز إدارة الثروات نمواً في العالم، حيث أعلنت سلطة النقد السنغافورية (البنك المركزي) نهاية عام ٢٠١٣ أن حجم الأموال المدارة ارتفع بنسبة ٢٢% في العام ٢٠١٢ ليصل إلى رقم قياسي عند ١,٦٣ تريليون دولار سنغافوري مقابل ١,٣٤ تريليون دولار سنغافوري في العام ٢٠١١[٥]، حتي تضاعف حجم الاحتياطي النقدي الاجنبي بها الي ٣٥٩ مليار دولار في عام ٢٠٢١[٦].

ثانيا: أسباب نجاح التجربة السنغافورية:

لم تكن النهضة الاقتصادية وليدة اللحظة بل كانت نتائج مجهودات متعددة من قائد الدولة السنغافورية "لي كوان يو" الذى استطاع تحويلها إلى مركز اقتصادي هام في آسيا، فقد واجهت بعد الاستقلال عن ماليزيا العديد من المشكلات الاقتصادية حيث ساد الفقر والبطالة والأمية ولجأ لي كوان يو إلى المساعدات الدولية لكن مساعيه بأت بالفشل مما دفعه إلى الاصرار للنهوض بالدولة من خلال الاعتماد على الذات واتباع مجموعة من السياسات والاجراءات الصارمة ومنها:

١. التعليم :

فقد نجحت دول شرق آسيا في تحقيق أفضل النتائج على مستوى العالم في منظومة التعليم مثل(كوريا الجنوبية واليابان وهونج كونج وسنغافورة). ويُعد القطاع التعليمي السنغافورى واحداً من أهم مقومات النهضة الاقتصادية ؛ فقد تمكّنت البلاد من النهوض بقطاع التعليم على الرغم من التدهور السياسى والاقتصادى وندرة الموارد الطبيعية الذى عانت منه الدولة وماضيها الملئ بالحروب.

ولهذا تنطلق رؤيتها التنموية من التعليم، وتعتبره أساس الاستثمار فى رأس المال

البشرى لدفع عجلة النموالاقتصادى، كما استثمرت في مواردها البشرية وتم تدريب المواطنين وتجهيزهم وتأهيلهم،ولهذا استطاعت ان تحقق واحدا من أعلى معدلات التعليم على مستوى قارة اَسيا والعالم ككل، ولهذا فهي تطبق نظم التعليم ما يعد ريادة حقيقية على المستوى العالمى ، لدرجة أن نظام التعليم يخضع لدراسة العديد من الدول الأكثر عراقة فى هذا المجال ويقتبس منه الكثيرون ما يرون أنه يصلح لهم، فقد أدركت الحكومة منذ الاستقلال أن التعليم (وهوفن أساسى من فنون صناعة الإنسان) هوالسبيل الجيد لتحويل المواطن إلى مورد طبيعى ذى قيمة كبيرة، فإذا كانت الأرض قد بخلت بمواردها الطبيعية على هذه الجزيرة الصغيرة فإن الإنسان(إذا ما أحسن بناؤه) يمكن أن يعوض فى قيمته البترول والذهب والحديد وكل المعادن والمحاصيل الأخرى، نظرا لأن الخطة قد تم تطبيقها بحسم وحزم وتواصل لم يشبه انقطاع أو تراجع، فقد أتت ثمارها فى شكل مواطنين قادرين على المنافسة فى عالم التكنولوجيا والتقدم العلمى بل يفوقون فى كفاءاتهم أبناء دول أخرى أعرق وأكبر بكثير(٧).

ومن الأمور الهامة الإيجابية في التجربة السنغافورية مسألة التدريب والتطوير المهني المستمر لكافة العاملين في المؤسسات التعليمية سواء في القيادات التربوية أو مدراء المدارس أو على صعيد البحوث التربوية، وكذلك مراقبة أداء المعلمين والطلبة في المدارس بناء على خطط تعتمدها المؤسسة التي تشرف على التعليم ،ومن ثم النظر في تطوير المناهج أو طرق التقويم. كما يميز سنغافورة بشكل كبير النظر المستمر في المناهج الدراسية خاصة في الرياضيات والعلوم التي تتميز بها على الصعيد العالمي، وهي مناهج متطورة قائمة على التحليل والنقد واستطاعت من خلال تعليم هاتين المادتين من تحقيق مراكز متقدمة على مستوى التعليم عالميا. البحث الدائم على التميز، واستراتيجيتهم الواضحة المعالم وكفاحهم المتواصل من أجل ان يكون لها مكانة متميزة في هذا العالم ، فالبقاء من وجهة نظرهم ليس للأقوى بل هو للأذكى، لذلك نجد أن الحافز عندهم متوفر على الدوام(٨).

٢. محاربة الفساد :

على عكس العديد من البلدان الأسيوية نجحت سنغافورة في الحد من ظاهرة الفساد التي كانت منتشرة في البلاد ، فقد تحوّلت بعد تطبيق استراتيجية مكافحة الفساد إلى دولة من أفضل عشر دول في مجال مكافحة الفساد وفق معايير منظمة الشفافية الدولية بعد أن كانت تعد واحدة من الدول الأكثر فساداً فى الماضى.

لقد بدأت سنغافورة فى محاربة الفساد منذ تولى لى كوان يو الحكم ، فقد تمكن وبقوة القانون والعدالة من أن يغير من واقع الحياة ، وكان حازماً حيال قضايا المحسوبية والرشوة والفساد، ومثل أسلوبة فى القضاء على الفساد منهجاً ينصح باعتماده فى المؤسسات والدول التى تعانى فساداً وتخلفاً. فقد اعتقد لى كوان أن أى عملية إصلاح اقتصادى وسياسى لا يمكن أن تنجح دون مواجهة جذرية للفساد بكل أشكالة. إذ إن الفساد يقوض المشروعية السياسية لأى حزب، ويعصف بالإيرادات الحكومية ويشوه التجارة والاستثمار، ويسهم فى انتشار الجريمة والمخدرات وتجارة الاسلحة وغسيل الأموال وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج فضلاً عن تفاقم معدلات الفقر والبطالة ومن ثم الجريمة المنظمة وعدم الأستقرار السياسى(٩).

٣. الاهتمام بقطاع الاستثمار

بفضل سياسة الاستثمار الحكيمة وتشجيع الصناعات المختلفة أصبحت سنغافورة محورا هاما لمنطقة جنوب شرقي آسيا واحد نمور الأقتصاد الاسيوى، حيث يعتمد اقتصادها على التجارة الدولية،و صناعاتها الرئيسية تشمل الإلكترونيات والخدمات المالية، ومعدات حفر آبار النفط، وتكرير النفط وتصنيع الأدوية والمواد الغذائية المصنعة والمشروبات، ومنتجات المطاط وإصلاح السفن

وفي السنوات الأخيرة، تحركت الحكومة للحد من الاعتماد على تصنيع وتصدير الإلكترونيات من خلال تطوير قطاع الخدمات، فضلا عن الصناعات التقنية الحيوية والكيميائية والبتروكيميائية. وترتكز التجربة السنغافورية على مبدأ منصة التصدير،

والتخصص في الصناعات الإلكترونية الدقيقة والتكنولوجيات المتقدمة للإعلام والاتصال، وذلك باستقطاب كبريات الشركات العالمية وتوطينها في سنغافورة مع تقديم تسهيلات ضريبية مغرية، فضلا عن اليد العاملة المؤهلة خاصة في ميدان الصناعات الدقيقة بفضل النظام التربوي والتعليمي الجيد الذي يتميز به هذا البلد القزم جغرافيا، ونظرا لهذه الامتيازات والأرباح التي يمكن أن تجنيها الشركات المتعددة الجنسيات بفضل انخفاض تكلفة الإنتاج والقدرة على المنافسة الخارجية من حيث الجودة والأسعار فقد اتخذت هذه الشركات من سنغافورة منصة لتصدير منتجاتها إلى دول جنوب شرق آسيا وبقية الدول الآسيوية، ووصلت صناعاتها الرقمية إلى العديد من دول العالم ونافست دولا عريقة في ميدان التكنولوجيات الرقمية والصناعات الدقيقة كاليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية(١٠) .

حيث تحتل جمهورية سنغافورة المرتبة الثانية، وفقا لتقرير ممارسة أنشطة الأعمال الذي اصدرة البنك الدولي عام٢٠٢٠،(١١) كما تتصدَّر معدلات الاقتصاد مستويات مرتفعة عالمياً، وذلك في ضوء المزايا والتسهيلات للمستثمر من خلال قانون الاستثمار، فعلى سبيل المثال، في حين يستغرق استكمال متطلبات التصدير بالنقل البحري عبر الحدود في سنغافورة ١٠ ساعات، فإنه يستغرق أكثر من ٢٠٠ ساعة في الكاميرون وكوت ديفوار. وتبلغ تكلفة الامتثال لمتطلبات التصدير في الموانئ البحرية في الغابون أكثر من ١٦٠٠ دولار في المتوس(١٢)، حيث تعدد أهداف قانون الاستثمار ما يلي:

تقديم الدعم للمستثمرين في مختلف المجالات، وتقديم العديد من الفرص الاستثمارية المتنوعة أمام المستثمر ومنحه كافة الحقوق؛ للتصرف بمشروعه الاستثماري، العمل على تخفيض الضرائب المترتبة على المستثمر تجاه القيام بالمشاريع الاستثمارية، العمل على توفير فرص معيشة مناسبة للأفراد ورفع مستويات الدخول إلى الحد المناسب، العمل على تقليل نسبة المديونية المترتبة على الدولة تجاه

الدول الأُخرى؛ من خلال موازنة ميزان المدفوعات، السعي إلى زيادة نسبة صادرات الدولة للدول الأخرى، العمل على تسهيل جميع الإجراءات التي يحتاجها المستثمر للوصول إلى البلاد والبدء بعمله، حيث تتمتع بالانفتاح في سياسات توظيف المستثمرين الأجانب(١٣).

٤. تطوير قطاع الخدمات اللوجيستية:

يُعد الاستثمار في الخدمات اللوجستية مفتاح النمو الاقتصادي لأي بلد، فقد استطاعت سنغافورة من خلال مجموعة من السياسات الاقتصادية، ومن أبرزها سياسات تشجيع الاستثمار في الصناعات الأساسية والتركيز على تيسير التجارة عن طريق تكثيف الاستثمار في الخدمات اللوجستية؛ لذا أدركت حكومة سنغافورة أن استثماراتها في الخدمات اللوجستية بوابة جذب للمستثمرين(١٤).

ولهذا يعتمد اقتصادها اعتماداً كبيراً على نشاط ميناء سنغافورة الذى يعد كونه اكفأ الموانئ فى العالم واكثرها نشاطا وفاعلية، ويعد هذا الميناء فى الوقت ذاته نقطة ارتكاز لاكثر من ٣٦٦ خطاً من مختلف دول العالم، ويربط بأكثر من ٦١٠ ميناء عالمى، ليس هذا فحسب بل يحتل هذا الميناء المرتبة الاولى عالمياً فيما يتعلق بتموين وخدمة السفن فضلاً كونه ثالث مركز عالمى لتكرير النفط وتصفيته(١٥) .

ومما تجدّر الإشارة إليه أنه تم تطوير ميناء سنغافورة ليتسع ل ٦٥ مليون حاوية شحن أو حاويات نقل البضائع بحلول ٢٠٣٠م، وعَمل الميناء عن كثب مع خطوط الشحن لبناء واحدة من أكثر شبكات النقل البحريّ كثافة في العالم، ومن الجانب الآخر يستقبل مطار تشانجي ٦،٨٠٠ رحلة جوية خلال الأسبوع إلى ٣٣٠ مدينة حول العالم، والذي يضم مجمع الخدمات اللوجستية المسؤول عن خدمات الشحن والتجارة(١٦).

حيث نجحت سنغافورة التى تعتمد بشكل أساسى على الموانئ والنقل البحرى فى جذب ٤١٦,٨٩١ مليار دولار استثمارات اجنبية مباشرة خلال ٦ سنوات بداية من عام ٢٠١٣ حتى نهاية عام ٢٠١٨، وهذا ما اكدته منظمة الأونكتاد للتنمية التابعة للأمم أن

الاستثمار الأجنبى المباشر فى سنغافورة ارتفع بنهاية عام ٢٠١٨ لنحو٧٧,٦٤٦ مليار دولار وهو أعلى معدل فى ٦ سنوات.

ومن ثم تزايدت حجم الاستثمارات بشكل تدريجى فى سنغافورة، حيث حققت ٥٦,٦٧٢ مليار دولار عام ٢٠١٣، ارتفعت إلى ٧٣,٢٨٧ مليار دولار عام ٢٠١٤ ثم انخفضت إلى ٥٩,٧٠٠ مليار دولار عام ٢٠١٥، وعاودت الاستثمارات ارتفاعها عام ٢٠١٦ حققت ٧٣,٨٦٣ مليار دولار، وارتفعت إلى ٧٥,٧٢٣ مليار دولار عام٢٠١٧[١٧].

كما عملت سنغافورة على تغير نمطها الفكري من التحكم في التجارة إلى تيسير التجارة، والعمل على إنشاء نافذة وطنيّة موحدة لدَمج أكبر عَدد ممكن من المُعاملات التجارية في برنامج رقمي واحِد، وخلق سُبل الدخول إلى الأسواق الرئيسيّة من خلال تكثيف اتفاقيات التجارة الحرّة، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة القطاع الخاص؛ إدراكاً لأهميته في القرارات الخاصة بالسياسات، ورفع مستوى المنافسة بين القطاع الخاص والجهات الصناعية الأخرى؛ لزياد الفعاليّة والمهارة من الناحية التجاريّة، كل هذه الإجراءات وغيرها ساهمت بشكل كبير في تنمية القطاع التجاري، والذي بدوره ساهم في نهضة البلاد[١٨].

ثالثا: تأثير جائحة كوفيد -١٩ علي اقتصاد سنغافورة

استطاع اقتصاد سنغافورة أن يتعافى من تأثير (جائحة كوفيد -١٩) بسبب الاصلاحات الاقتصادية المتميزة، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا للربع الثالث على التوالي، متوسعا بنحو٢ %، في الأشهر الثلاثة الأولى من العام، وذلك وفقا لبيانات وزارة التجارة والصناعة السنغافورية في ١٤ ابريل ٢٠٢١. وعلى الرغم من أن التوسع الفصلي يُظهر أن اقتصاد سنغافورة يتعافى من تأثير جائحة فيروس كورونا، إلا أنه انخفض عن نسبة ٣,٨ %، المسجلة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٢٠ [١٩].

ومن جانب آخر اتخذت البنوك السنغافورية طرح حزم قروض متنوعة وسط جائحة فيروس كورونا لتعزيز دور التمويل الأخضر، وجاءت أحدث دفعة من بنك DBS ، أكبر مقرض في سنغافورة، والذي أطلق قرضًا لتجديد البيئة في نهاية الأسبوع الماضي لأصحاب العقارات الذين يبحثون عن حلول منزلية أكثر صداقة للبيئة مثل تحول تجار التجزئة للكهرباء الخضراء، أو تركيب مصادر الطاقة الخضراء مثل الألواح الشمسية. وقدم البنك قائمة مرجعية بمتطلبات الحصول على القرض على موقعه على الإنترنت.

كما أن هناك حزمة قروض خضراء أخرى متاحة بالفعل في السوق المحلية للعملاء الذين يتطلعون إلى شراء سيارات كهربائية أوهجينة، وتشمل مزايا حزم القروض الخضراء انخفاض تكلفة الاقتراض، ومن أجل جذب المزيد من العملاء للحصول على قروض خضراء، تشارك البنوك السنغافورية مع شركات الطاقة والسيارات الكهربائية المحلية لطرح خصومات على أي تركيب للبنية التحتية للطاقة الخضراء والخدمات ذات الصلة. وتأتي خطوة البنوك لدفع القروض الخضراء بعد أن أعلنت الحكومة ٢٠٢١ عن خطة سنغافورة الخضراء حتى عام ٢٠٣٠ ، وهي خارطة طريق نحوالتنمية المستدامة[٢٠].

خاتمة :

يمكن القول ان تجربة نجاح سنغافورة المتميزة بعد استقلالها رغم كل العقبات والمصاعب المحيطة بها فى تحويل بلدها من دولة فقيرة مهمشة مستعمرة إلى دولة ناجحة بفضل جهودها المضنية والسياسات المتوازنة، والتى طبقتها البلاد طوال السنوات الماضية مما جعلها نموذجاً عالمياً يمكن استلهام الدروس والعبر منه.

فقد تحولت سنغافورة فى عقود قليلة إلى دولة موحدة وذات موارد فائضة ورؤية تنموية أبهرت العالم بعدما حفز قادتها قدرات الانسان السنغافورى، من خلال الاهتمام بالعلم وتطبيق القانون والمساواة ومحاربة الجريمة والفساد، حتى باتت فى مقدمة دول العالم فى مؤشرات التنمية البشرية والصناعية وتطبيقات التكنولوجيا والحكومة

الإلكترونية والطاقة النظيفة والصناعات المتطورة، وأصبحت أهم المراكز المالية والتجارية فى العالم، وتضم أكبر مصانع بناء السفن فى العالم وثالث أهم موقع لتكرير النفط فى العالم .

ولهذا تعد تجربة سنغافورة من التجارب التى يمكنها تطبيقها فى مصر تزامنا مع تطوير محور قناة السويس من خلال انشاء الموانئ والتوسع فى نشاط اللوجستيات وبناء مخازن للحاويات مما يحول لمصر لمركز لوجستى عالمى يساهم فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر.

المصادر

١. محمد صبره عبد الصبور، "اقتصاد سنغافورة والتجربة السنغافورية .. ماذا ينقصنا؟"، الاقتصاد العربى، ٦ سبتمبر ٢٠١٩، متاح علي الرابط :
http://www.ar-economist.com/news/١٥٣٨

٢. جمال حلاوة، مدخل إلى علم التنمية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٩، ص٢٧٠

٣. يحيى دايخ ، "تماذج تنموية معاصرة(سنغافورة نموذجاً)"، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، ١٩ فبراير،٢٠٢٠، متاح فى:
https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=٣٧٧٧٣&cid=٨٦

٤. كيشور محبوبانى، "ما سر نجاح سنغافورة"، مجلة دبى للسياسات، متاح فى:
https://dubaipolicyreview.ae/ar/

٥. يحيى دايخ، مرجع سابق

٦. احتياطيات النقد الأجنبي لأكبر ١٠ دول ، صحيفة العرب الاقتصادية،!٣!فبراير ٢٠٢١، متاح علي الرابط :
https://www.aleqt.com/2021/02/03/article_2026131.html

٧. أحمد مصطفى، سنغافورة:الجزيرة الفاضلة، وكالة الصحافة العربية، الطبعة الاولى،٢٠١٧، القاهرة، ص.١٥- ١٦

٨. حاتم حسين، "كيف استطاعت جزيرة بلا موارد التحول إلى ثاني أكبر موانئ العالم؟ التجربة السنغافورية الملهم الأول للنمور الآسيوية"، البيان ، ١٣ يوليو،٢٠٠٧ ، متاح فى:
https://www.albayan.ae/economy/٢٠٠٧-٠٧-١٣-١,٧٧٧٤٠٢

٩. دهام محمد العزاوى ، ورشة بعنوان "سنغافورة وبناء المستقبل: قراءة فى مسارات بناء الدولة المأزومة"، مركز دراسات الوحدة العربية،متاح علي الرابط :
https://caus.org.lb/ar

١٠. "سنغافورة من أخطر بقاع الأرض إلى أغنى ثالث دولة في العالم.. بدأت بالاستثمار في الإنسان.. واقتصادها يعتمد على التجارة الدولية.. ومصر ثالث أكبر أسواقها"، البوابة نيوز، ٣٠ أكتوبر، ٢٠١٦، متاح فى:
https://www.albawabhnews.com/٢١٨٩٧٦٢

١١. دهام محمد العزاوى ، ورشة بعنوان "سنغافورة وبناء المستقبل: قراءة فى مسارات بناء الدولة المأزومة"، مركز دراسات الوحدة العربية، متاح علي الرابط :
https://caus.org.lb/ar

١٢. تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠٢٠ ، موقع البنك الدولي ، متاح علي الرابط :
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2019/10/24/doing-business-2020-sustaining-the-pace-of-reforms

١٣. حنين العتوم، "قانون الاستثمار في سنغافورة"، موقع عربي، ١١ ابريل ٢٠٢٠، متاح فى :

https://e3arabi.com/%D9%85%D8%A7%D9%84-

١٤. أحمد الشهرى، "الاستثمار في الخدمات اللوجستية ..١ من ٢"، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، ١ سبتمبر، ٢٠١٨، متاح علي الرابط :
https://www.aleqt.com/٢٠١٨/٠٩/٠١/article_١٤٤٦٣٥١.html

١٥. محمود عبد الفضيل،العرب والتجربة الاسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،٢٠٠٠، صص ٢٩-٣٠

١٦. ساجدة محمد نة ، أسباب نهضة سنغافورة، موضوع ، مايو٢٠٢٠، متاح علي الرابط :
https://mawdoo٣.com/%D٨٪A٣٪D٨٪B٣٪D٨٪A٨٪D٨٪A٧٪D٨٪A٨

١٧. "جذبت ٤١٧ مليار دولار استثمار.. هل نطبق التجربة السنغافورية فى الموانئ"، اليوم السابع، ٢٤ يوليه ٢٠١٩، متاح فى:
https://www.youm٧.com/story/٢٠١٩/٧/٢٤/%D٨٪AC%D٨٪B٠٪D٨٪A٨

١٨. ساجدة محمد نة، "أسباب نهضة سنغافورة"، موقع موضوع ، مايو٢٠٢٠، متاح فى:
https://mawdoo٣.com/%D٨٪A٣٪D٨٪B٣٪D٨٪A٨٪D٨٪A٧٪D٨٪A٨

١٩. "اقتصاد سنغافورة يتعافى من تأثير الجائحة"، جريدة العرب الاقتصادية،١٤ ابريل٢٠٢١، متاح فى:
https://www.aleqt.com/٢٠٢١/٠٤/١٤/article_٢٠٧٢٠١٦.html

٢٠. البنوك السنغافورية تستعد لتعزيز التمويل الأخضر، بانكير، ٣٠ابريل٢٠٢١، متاح علي الرابط:
https://banker.news/12046/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8